معًا
اليوم
وغـدًا

التقرير السنوي 2018

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

1 ص. 4 نبذة عن المجلس

2 ص. 6 الرؤية والرسالة والقيم

3 ص. 8 أعضاء المجلس

4 ص. 10 كلمة رئيس المجلس

5 ص. 12 كلمة الأمين العام

6 ص. 14 نظرة عامة

7 ص. 16 إحصائيات الإرساء في العام 2018

8 ص. 26 نعمل معًا نحو مستقبل مزدهر

9 ص. 27 مصادر دخل مجلس المناقصات والمزايدات

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

تأسس مجلس المناقصات والمزايدات عام 2003 وفقًا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، باعتباره خطوة مهمة في مسيرة تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

ومنذ ذلك الحين حرص المجلس على خلق فرص متكافئة لجميع الأطراف المشاركة في تنمية الاقتصاد من خلال تبني آلية تتسم بالإنصاف والنزاهة والشفافية بما يدعم الأهداف الكلية للرؤية الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والعدالة والتنافسية.

وباعتباره الجهة المكلفة بالإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية، شارك مجلس المناقصات والمزايدات بدور محوريّ فعّال في أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها البلاد على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، بما في ذلك إنشاء جسر سترة عام 2006، ومشروع مسرح البحرين الوطني عام 2010، والعقد المُبرم مع شركة خدمات أمازون ويب عام 2017. كما ساهم المجلس في الارتقاء بممارسات المشتريات الحكومية وتحديثها لتضاهي أفضل الممارسات العالمية، ويفخر المجلس بدوره الرائد كشريك فعّال في ركب التنمية في المملكة نحو مستقبل أكثر رخاءً وازدهارًا.

خمسة عشر عامًا من التميّز

على مدار 15 عامًا تمكّن مجلس المناقصات والمزايدات من بناء علاقات وطيدة مع الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين المحليين والدوليين، الأمر الذي أثمر عن اكتسابه سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة والعدالة، كما أهّله لتبوء مكانة بارزة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ممارسات المناقصات والمزايدات الفعّالة.

ومن خلال تطوره المستمر فإن النهج القوي الذي يتبناه المجلس يساهم بشكل كبير في بناء سمعة البحرين كوجهة آمنة وجاذبة للاستثمار. ويشارك المجلس حاليًا في الاستبيان الدولي المتعلق بالتعاقد مع الجهات الحكومية الذي ينظمه البنك الدولي ضمن تقريره السنوي «ممارسة أنشطة الأعمال 2020».

ويأتي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ضمن أهم مجالات التركيز الرئيسية للمجلس، إذ يقوم حاليًا بإنشاء منصة تمكّن المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المحلية من الدخول إلى قواعد البيانات العالمية والوصول إلى الأسواق الدولية.

هذا ويعمل مجلس المناقصات والمزايدات وفق برنامج مملكة البحرين بعيد المدى للقطاع الحكومي ومسيرة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تسعى إليه. كما يهدف إلى تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للأموال العامة من خلال تأمين إجراء عمليات المشتريات الحكومية بأسعار تنافسية عادلة في ظل بيئة تسودها قيم النزاهة والشفافية وضمان معاملة منصفة لجميع الموردين والمقاولين.

نظام المشتريات الذكي Procurement 4.0

مما لا شك فيه أن التحوّل الرقمي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في جميع جوانب الاقتصاد والأعمال، وبالطبع فإن عمليات المشتريات ليست مستثناة. وتساهم الابتكارات المتطورة، على غرار الطائرات دون طيار والروبوتات والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد والواقع المعزز، بتأثير هائل على عمليات المشتريات، إذ يُشار بالفعل إلى المرحلة التالية من التطور في صناعة المشتريات باسم " Procurement 4.0 ". ويبقى مجلس المناقصات والمزايدات على اطلاع بآخر هذه التطورات من خلال المواظبة على تحديث عملياته باستمرار وتشجيع الأطراف ذات العلاقة على أن تحذو حذوه.

وقد أثبت نظام المناقصة الإلكتروني نجاحه الكبير في تحقيق ما سبق، إذ يشكل منصة متطورة وغير مسبوقة تهدف إلى رقمنة عمليات المناقصات والمزايدات بشكل كامل. وضمت المرحلة الأولى، التي بدأ تطبيقها عام 2007، واجهة مُحسّنة للعملاء، في حين ستعمل المرحلة الثانية، المقرر تدشينها قريبًا، على تمكين الموردين وإتاحة خاصية تقديم جميع وثائق المناقصات والمزايدات عبر الإنترنت، فضلًا عن تحسين مستويات الدقة والاعتمادية والشفافية.

وباعتباره نقطة الالتقاء بين الجهات الحكومية المتصرفة وآلاف الموردين والمقاولين على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، يتناول مجلس المناقصات والمزايدات كمًا هائلًا من المعلومات الخاصة بأنشطة المشتريات في المملكة. ومن ثم يتطلع المجلس إلى تطوير بنيته التحتية الرقمية سعيًا للتنقيب في هذه البيانات واستخراج معلومات مفيدة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المجلس على تقديم خدمة أفضل للأطراف ذات العلاقة من خلال تحديد فرص التطور والتنبؤ باحتياجات المشتريات المستقبلية. ومن المقرر أن يطرح مجلس المناقصات والمزايدات عام 2019 آلية جديدة لرصد أداء الجهات المتصرفة في شؤون المناقصات والمزايدات للمساعدة على تحسين ممارسات المشتريات وإضفاء المزيد من السرعة والفاعلية على عملية اتخاذ القرار.

نشأ مجلس المناقصات والمزايدات بموجب مرسوم بقانون رقم 36 لسنة 2002 كهيئة مستقلة مكلفة بحماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات.

إن النهج القوي الذي يتبناه المجلس يساهم بشكل كبير في بناء سمعة البحرين كوجهة آمنة وجاذبة للاستثمار

الرؤية

أن يصبح مجلس المناقصات والمزايدات أكثر فاعلية وكفاءة من خلال إضافة قيمة حقيقية للجهات المعنية، ومواصلة توفير فرص متكافئة للموردين والمقاولين، فضلًا عن إطلاق العنان للقدرات والطاقات الكاملة للموظفين لترسيخ مكانة المجلس كمؤسسة ذات ثقة ومصداقية على الصعيد العالمي.

الرسالة

تطبيق مبادئ العدالة والشفافية على ممارسات المشتريات الحكومية للجهات المعنية والموردين والمقاولين عبر مراقبة الإجراءات والإشراف عليها من خلال توظيف أفضل الممارسات والتشريعات والتقنيات المتطورة.

القيم

النزاهة والشفافية
نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

الثقة والاحترام
نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقرارتنا.

المساواة والإنصاف
تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الجودة والتميّز
نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميّز في الخدمة.

المسؤولية
نعمل بروح المسؤولية في قرارتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

الاحتراف والمهنية
نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع
نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.

على مدار 15 عامًا تمكّن مجلس المناقصات والمزايدات من بناء علاقات وطيدة مع الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين المحليين والدوليين، الأمر الذي أثمر عن اكتسابه سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة والعدالة، كما أهَّله لتبوءِ مكانة بارزة على الصعيدَين الإقليمي والعالمي في ممارسات المناقصات والمزايدات الفعّالة.

اجتماعات أعضاء المجلس خلال عام 2018: 49

سعادة المهندس
باسم بن يعقوب الحمر
رئيس مجلس
المناقصات والمزايدات

الشيخ نواف بن
إبراهيم آل خليفة
نائب الرئيس

السيد علي محمد
علي العريض
عضو

السيد وليد
يوسف الساعي
عضو

السيد عيسى
رضي العرادي
عضو

السيد نزار
معروف عمر
عضو

السيد سعيد
حسين عبد الرحمن
عضو

السيد راشد
أحمد الجودر
عضو

بالنيابة عن أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات، يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لعام 2018، والذي شكل محطة بارزة في مسيرة نجاح المجلس، إذ شهد احتفالنا بمرور 15 عامًا من الخدمة المخلصة وفائقة الجودة في مملكة البحرين. ونحن نفخر بما حققناه من إنجازات خلال تاريخنا الحافل، كما نتطلع إلى المستقبل بمزيد من التفاؤل والحماس.

يعمل الاقتصاد القوي المستدام على الارتقاء بمستوى المعيشة في الأمة، فضلًا عن خلق فرص العمل وتشجيع عملية تطوير تقنيات جديدة. وعلى مدار السنين، اصبحت المشاريع الكبرى في المملكة أكثر تنوعًا، وهو ما عاد على الاقتصاد بفوائد جمّة دون شك. وما زالت مشاريع البنية التحتية، على وجه الخصوص، تمثل عنصرًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحركًا رئيسيًا للاقتصاد يساهم في خلق المزيد من فرص العمل كل يوم. ومن جانبه، يلعب مجلس المناقصات والمزايدات دورًا حاسمًا في مسيرة تقدم هذه المشاريع ونموها، وبالتالي فإنه يؤدي وظيفة حيوية بالغة الأهمية في الدورة الاقتصادية في البلاد.

وقد شهد المجلس استمراراً في نموه الإيجابي خلال الإثناعشر شهراً الماضية، إذ وصل إجمالي عدد الترسيات في عام 2018 إلى 2,102 بقيمة إجمالية بلغت 3.74 مليارات دينار بحريني، وهو ما يمثل 29,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل مشاريع كبرى مثل مشروع توسعة مصفاة بابكو، والمرحلة الثانية من مجمع الدور للكهرباء، ومشروع توسعة شركة غاز البحرين الوطنية، والمرحلة الرابعة من مشروع توسعة محطة توبلي للصرف الصحي، وأعمال الخطوط الأرضية لمحطة رأس القرين جهد 400 كيلوفولت، والشراء الموحد للأدوية للمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.

من جهة أخرى، حقق مجلس المناقصات والمزايدات إنجازًا كبيرًا في عام 2018، إذ أصبح جهة مُدرّة للدخل للمرة الأولى منذ تأسيسه مسجلًا إيرادات بلغت 790,630 دينارًا بحرينيًا. ويأتي ذلك في إطار الخطة الموضوعة وفقًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقّر وبدعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. وفي ظل هذه الخطة يعمل مجلس المناقصات والمزايدات على وضع هيكل مستدام يحقق له الاكتفاء الذاتي ويساهم في تعزيز مكانته كجهة مستقلة تتسم بالشفافية والحيادية. ومن المتوقع إضافة المزيد من مصادر الإيرادات في عام 2019 لدعم تحقيق هذا الهدف.

ومن ضمن أهم الأهداف الرئيسية لمجلس المناقصات والمزايدات تشجيع الموردين والمقاولين على المشاركة في عمليات المشتريات والمبيعات الحكومية لخلق اقتصاد أكثر تنافسية. وفي هذا الصدد، عملنا بجد على تحسين قنوات التواصل الخاصة بالمجلس وتيسير الوصول إلى عمليات المناقصات والمزايدات. ومن هنا شكّل كل من الموقع الإلكتروني الجديد والخط الساخن ونظام المناقصة الإلكتروني أدوات بالغة الأهمية ساعدتنا على تحقيق هذا الهدف، وقد بدأت جهودنا تؤتي ثمارها بالفعل. ففي هذا العام وحده ارتفع عدد الشركات المسجلة لدينا بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 8,305 شركة.

وعلى مدار السنين، نجح مجلس المناقصات والمزايدات في توطيد شراكات مثمرة مع الأطراف ذات العلاقة استنادًا إلى مبادئه التوجيهية المتمثلة في النزاهة والتنافسية. ونتطلع خلال عام 2019 إلى ترسيخ هذه العلاقات مع الالتزام بأعلى معايير التنافسية والشفافية في الوقت ذاته. ففي النهاية يتبلور هدفنا الأهم حول تعزيز ثقة المستثمرين العالميين في مملكة البحرين باعتبارها إحدى أبرز الوجهات المستقطبة للأعمال في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس المناقصات والمزايدات سيشارك في عام 2019 في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، والذي يمثل أحد المنشورات الرئيسية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، إذ يضع مقاييس للنظم واللوائح الخاصة بأنشطة الأعمال عبر 190 اقتصادًا حول العالم. وعليه سنعمل على جمع بيانات بشأن المراحل المختلفة لأحد عقود المشتريات العامة بغية تحديد أفضل الممارسات التي تثمر عن نظم مشتريات تتسم بالكفاءة، فضلًا عن الاستغلال الأمثل للمال العام. ومن المرجح أن يتم إدراج هذه المعلومات في تقرير عام 2020 تحت مؤشر "التعاقد مع الحكومة"، كما ستساعدنا على تلبية أهدافه وتحديد مجالات التحسين.

هذا وتتمتع مملكة البحرين بأحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، إذ ساهمت الإدارة الرشيدة لسياسات الأعمال لدينا في خلق بيئة مثالية لازدهار الأعمال في المملكة. ويركز مجلس المناقصات والمزايدات على تسهيل الأعمال في البحرين وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، فضلًا عن دعم تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا.

وفي حين يمثل مجلس المناقصات والمزايدات إحدى قصص النجاح البارزة للأعمال في مملكة البحرين، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير لنحققه دون أن نكتفي بما أنجزناه من نجاحات مشرفة. وإيمانًا برؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، فإننا نتعهد بمواصلة التقدّم وتحسين عملياتنا ودعم مشاركة الأطراف ذات العلاقة في مسيرة نمو المملكة وازدهارها.

وختامًا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان ليس لأعضاء مجلس المناقصات والمزايدات الحاليين فحسب، بل ولجميع الأعضاء السابقين الذين خدموا المجلس بإخلاص على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. فبفضل التزامهم ومهنيّتهم نجحنا في خدمة شعب البحرين الكريم بتفانٍ ووفقًا لأسمى معايير النزاهة.

سعادة المهندس
باسم بن يعقوب الحمر
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

"يركز مجلس المناقصات والمزايدات على تسهيل الأعمال في البحرين وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، فضلًا عن دعم تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا."

كلمة الأمين العام

من نواحٍ عديدة، شكّل عام 2018 نقلة نوعية جديدة في مسيرة مجلس المناقصات والمزايدات ومملكة البحرين بأكملها. إذ سيسهم إطلاق برنامج التوازن المالي، مقرونًا بحزمة المساعدات البالغة قيمتها 10 مليارات دولار أمريكي الممولة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، في دعم تحقيق طموحات التنوع الاقتصادي والاستدامة في البلاد المنصوص عليها في رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

ويهدف البرنامج إلى تحقيق نقطة التوازن في الميزانية العامة مع نهاية عام 2022، ويستند إلى ست ركائز أساسية صُممت لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وبصفته الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، يؤدي مجلس المناقصات والمزايدات دورًا حيويًا حاسمًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال مساعدة الحكومة على توظيف الميزانية على النحو الأكثر فاعلية.

وقد عمل مجلس المناقصات والمزايدات بشكل دؤوب على تنفيذ استراتيجية 2017-2020 والخطة التطويرية لديه محرزًا تقدمًا متواصلًا في مبادراته الاستراتيجية، والتي كان من بينها إيجاد مصادر بديلة للدخل في المجلس يتم توظيفها لدعم عملياته. وبالفعل أصبح المجلس في عام 2018 جهة مدرّة للدخل للمرة الأولى في تاريخه، وهو ما يمثل إنجازًا كبيرًا سنسعى إلى تعزيزه في العام المقبل من خلال استكشاف فرص جديدة لإدرار الدخل.

وتماشيًا مع الاتجاهات العالمية التي تنادي بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة ضخ الاستثمارات في الاقتصاد المحلي، فإننا نعمل عن كثب مع مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لوضع خطة عمل لمساعدة المزيد من الشركات على الوصول إلى المناقصات والمزايدات الحكومية والحد من العوائق التي قد تحول دون دخولها.

كذلك فإننا نسعى دائمًا إلى تمكين جميع الأطراف ذات العلاقة من الوصول إلى مجلس المناقصات والمزايدات بسهولة، كما نحافظ على قنوات تواصل مفتوحة معهم. وعليه فقد أنشأنا مكتب دعم لخدمة العملاء، بالإضافة إلى بوابة إلكترونية للرد على استفسارات الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين وتوثيقها. كما نخطط مستقبلًا لإطلاق وحدة لتظلمات العملاء وقسمًا للعلاقات العامة سعيًا للارتقاء بجودة خدماتنا وتعزيز صورتنا كجهة ذات شفافية ومصداقية.

هذا وقد ارتفع عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات من 4,125 موردًا في عام 2017 إلى 4,839 موردًا في عام 2018، أي بزيادة قدرها 17 في المائة. كما نجحنا في اتقطاب المزيد من الاهتمام الدولي، إذ ارتفع عدد الشركات الإقليمية والعالمية المسجلة لدينا من 2,738 شركة في عام 2017 إلى 3,466 شركة في عام 2018، أي بزيادة قدرها 27 في المائة. وقد تم مؤخّرًا تنقيح قائمة رئيسية للتأهيل المسبق تحت إشراف مجلس المناقصات والمزايدات لضمان المزيد من الاتساق بين الجهات المتصرفة وتحقيق الإنصاف في تعاملاتها مع الموردين والمقاولين. واليوم تبلغ نسبة الشركات المؤهلة مسبقًا 30 في المائة فقط من إجمالي الموردين والمقاولين المسجلين لدى المجلس، وتشكل الشركات المحلية 59 في المائة من هذه النسبة، في حين تشكل الشركات الدولية 41 في المائة منها. ونحن نهدف إلى أن تصل نسبة الشركات المؤهلة مسبقًا إلى 50 في المائة مع نهاية عام 2019 و70 في المائة مع نهاية عام 2020.

ولطالما كان تعزيز التنافسية أحد أهم الأهداف الرئيسية لدى مجلس المناقصات والمزايدات، لذا فإننا نعمل بفاعلية على تشجيع نطاق أوسع من المشاركات في المناقصات والمزايدات الحكومية. وخلال عام 2018، شكّلت المناقصات العامة 56 في المائة من إجمالي المناقصات المطروحة، كما نسعى إلى زيادة هذه النسبة في العام المقبل. أما المناقصات المحدودة فقد شكّلت 26 في المائة من الإجمالي، في حين بلغت نسبة مناقصات التعاقد المباشر 18 في المائة. ونحن نعمل على تقليص هذه النسبة إلى 9 في المائة لتتفق معاييرنا مع أفضل الممارسات العالمية.

ومن جهة أخرى، فإنه من المهم للغاية وجود إجراءات أكثر صرامة لتقييم أهلية الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى قاعدة بيانات لأدائهم السابق. وعليه يطمح مجلس المناقصات والمزايدات في العام المقبل إلى إتاحة صلاحيات إشرافية أكبر للجهات المتصرفة وأقسام التدقيق، بالإضافة إلى المزيد من الصلاحيات التفتيشية والرقابية لتوفير نطاق أوسع من المساءلة على صعيد جميع مراحل دورة المشتريات.

وبالطبع، لا بد من دعم هذه الجهود ببنية تحتية رقمية متينة، والتي نركز على تطويرها لتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة وسهولة التواصل والوصول. وفي هذا الصدد، فإن مجلس المناقصات والمزايدات على مشارف تحقيق نقلة نوعيّة كبيرة في مجال التحوّل الرقمي خلال المراحل القادمة، وذلك من خلال التحوّل إلى الجيل الأحدث من النُظم الذكية للمشتريات والمعروف باسم (Procurement 4.0).

ومن المقرر أن يشكّل عام 2019 لبنة جديدة في صرح إنجازات مجلس المناقصات والمزايدات وشوطًا كبيرًا في مسيرة تقدمه المطرد. ومن هنا أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لأعضاء فريقنا المميزين على تفانيهم والتزامهم ومهنيتهم، والتي لولاها لم نكن لنحقق أي من هذه الإنجازات. ويُذكر أن 30 في المائة من أعضاء الفريق قد قرروا التقاعد المبكر الاختياري في أواخر عام 2018، أي أننا نعمل حاليًا بفريق قوامه 18 موظفًا مجتهدًا فقط، وهو ما يجعل إنجازاتهم أكثر قيمة وأهمية.

هذا ونتعهد بأن يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزمًا بدعمه للحكومة البحرينية من خلال تقديم الإشراف المستقل لأنشطتها الخاصة بالمشتريات، مع المساعدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الوقت ذاته. كما نتطلع إلى بلوغ آفاق أسمى في عام 2019 ومواصلة المساهمة بفاعلية في مسيرة رخاء أمتنا ونجاحها وتطورها.

د. محمد بهزاد
الأمين العام

"إن مجلس المناقصات والمزايدات على مشارف تحقيق نقلة نوعيّة كبيرة في مجال التحوّل الرقمي خلال المراحل القادمة، وذلك من خلال التحوّل إلى الجيل الأحدث من النُظم الذكية للمشتريات والمعروف باسم (Procurement 4.0)."

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

مسؤوليات مجلس المناقصات والمزايدات

الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.

اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.

إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.

استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتحقيق من اشتمالها على المستندات والوثائق المطلوبة.

اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.

تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.

اعتماد تأهيل الجهات الحكومية المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.

تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حال المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

5,174
العطاءات المفتوحة

2,102
المناقصات التي أشرف عليها المجلس

3.7
مليارات د.ب.
إجمالي القيمة

20٪
من الناتج المحلي الإجمالي

لمحة سريعة عن مجلس المناقصات والمزايدات

تزامن مع عقد المجلس لاجتماعاته الأسبوعية المنتظمة عقد جلسات علنية لفتح العطاءات المقدمة للمناقصات والمزايدات المطروحة من قبل الجهات المتصرفة، بحضور أصحاب العطاءات وممثلي الشركات. وتم بث هذه الجلسات على الموقع الإلكتروني للمجلس. وقد وصل إجمالي عدد المناقصات والمزايدات التي فتح المجلس عطاءاتها خلال عام **2018** إلى **1,119** مناقصة/ مزايدة بقيمة تقديرية بلغت حوالي **3.3** مليارات دينار بحريني. في حين بلغ إجمالي عدد العطاءات المقدمة لهذه المناقصات والمزايدات **5,174** عطاءً.

	2018	2017
عدد المناقصات والمزايدات المفتوحة	1119	1091
عدد العطاءات المفتوحة	5174	5208
عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والتمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات)	2102	1892
إجمالي قيمة المناقصات والمزايدات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والتمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات) (دينار بحريني)	3,737,350,550	3,748,024,245
إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها	446	296
إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	8305	7216
عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	4839	4268
عدد الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات)	3466	2948
عدد الشركات المؤهلة مسبقًا	2420	2568

يتعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفاعلية ممارسات الشراء الحكومية في المملكة بشكل متواصل.

إحصائيات الإرساء
في عام 2018

البنية التحتية

834
عدد المناقصات التي
تم إرساؤها في عام 2018

1,130,559,674
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها
في عام 2018 (دينار بحريني)

هيئة الكهرباء
والماء
760,762,855
المبلغ (دينار بحريني)
403 عدد المناقصات

وزارة الأشغال وشؤون
البلديات والتخطيط العمراني
341,903,051
المبلغ (دينار بحريني)
337 عدد المناقصات

هيئة تنظيم
الاتصالات
458,677
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

وزارة المواصلات
والاتصالات
15,204,237
المبلغ (دينار بحريني)
38 عدد المناقصات

هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية
11,489,126
المبلغ (دينار بحريني)
36 عدد المناقصات

بدالة إنترنت
البحرين
741,728
المبلغ (دينار بحريني)
14 عدد المناقصات

النفط

303
عدد المناقصات التي
تم إرساؤها في عام 2018

1,968,663,373
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها
في عام 2018 (دينار بحريني)

بانا
غاز
1,076,097
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

تطوير
للبترول
87,140,975
المبلغ (دينار بحريني)
106 عدد المناقصات

بابكو
1,880,446,301
المبلغ (دينار بحريني)
193 عدد المناقصات

الطيران

223
عدد المناقصات التي
تم إرساؤها في عام 2018

175,208,425
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها
في عام 2018 (دينار بحريني)

طيران
الخليج
117,545,956
المبلغ (دينار بحريني)
175 عدد المناقصات

شركة مطار
البحرين
57,427,240
المبلغ (دينار بحريني)
46 عدد المناقصات

أكاديمية الخليج
للطيران
235,229
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

الإسكان

51
عدد المناقصات التي
تم إرساؤها في عام 2018

55,253,524
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها
في عام 2018 (دينار بحريني)

وزارة
الإسكان
51,357,475
المبلغ (دينار بحريني)
48 عدد المناقصات

بنك
الإسكان
3,896,049
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

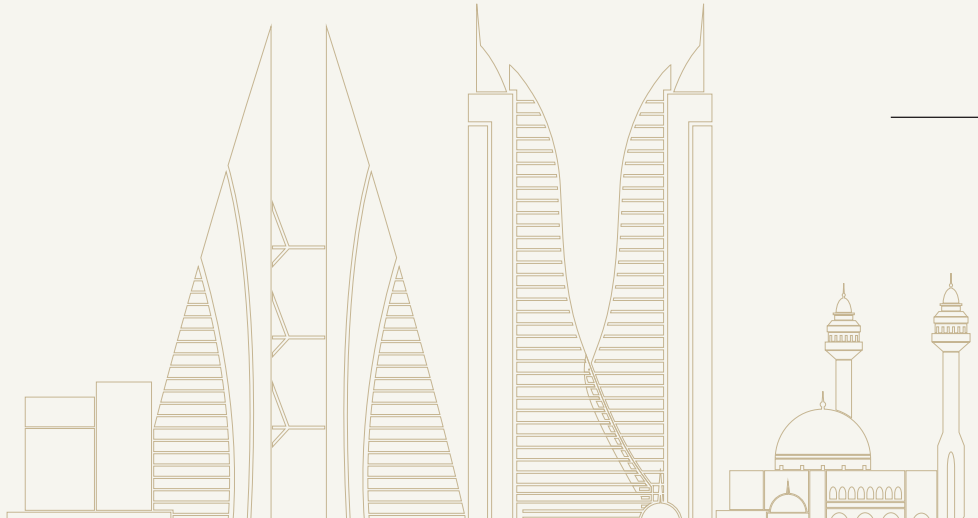

أكبر المشاريع المرساة في عام 2018

إجمالي القيمة **2.5 مليار د.ب.**

1

مشروع توسعة مصفاة بابكو

بابكو

2

إنشاء المرحلة الثانية من مجمع الدور

هيئة الكهرباء والماء

3

تمويل مشروع توسعة شركة غاز البحرين الوطنية

شركة غاز البحرين الوطنية

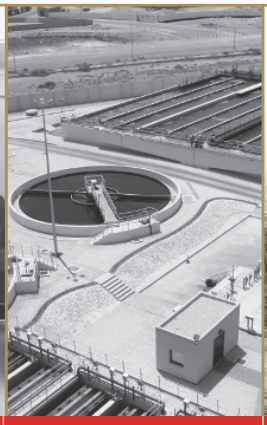

4

المرحلة الرابعة من مشروع توسعة محطة توبلي للصرف الصحي (ضمن المشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية)

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

5

مشروع الشراء الموحد للأدوية

المجلس الأعلى للصحة

6

مشروع أعمال الخطوط الأرضية لمحطة رأس القرين جهد ٤٠٠ كيلوفولت

هيئة الكهرباء والماء

يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزمًا بدعمه للحكومة البحرينية من خلال تقديم الإشراف المستقل لأنشطتها الخاصة بالمشتريات، مع المساعدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الوقت ذاته.

المناقصات التي تم إرساؤها عام 2018

التعليم والشباب

134
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018

25,502,647
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018 (دينار بحريني)

وزارة شؤون الشباب والرياضة
9,901,630
المبلغ (دينار بحريني)
31 عدد المناقصات

وزارة التربية والتعليم
10,727,607
المبلغ (دينار بحريني)
70 عدد المناقصات

جامعة البحرين
1,400,570
المبلغ (دينار بحريني)
11 عدد المناقصات

كلية بوليتكنك البحرين
1,485,558
المبلغ (دينار بحريني)
15 عدد المناقصات

هيئة جودة التعليم والتدريب
762,352
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

معهد الإدارة العامة
1,224,930
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

الاستثمار

58
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018

21,645,676
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018 (دينار بحريني)

مجلس التنمية الاقتصادية
11,201,322
المبلغ (دينار بحريني)
38 عدد المناقصات

شركة البحرين للاستثمار العقاري - إدامة
8,814,917
المبلغ (دينار بحريني)
11 عدد المناقصات

بنك البحرين للتنمية
509,934
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

شركة ممتلكات البحرين القابضة
630,735
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

بورصة البحرين
488,767
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

المعلومات

152
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018

53,982,828
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018 (دينار بحريني)

وزارة شؤون الإعلام
15,893,172
المبلغ (دينار بحريني)
32 عدد المناقصات

هيئة البحرين للثقافة والآثار
12,493,605
المبلغ (دينار بحريني)
50 عدد المناقصات

حلبة البحرين الدولية
4,878,198
المبلغ (دينار بحريني)
15 عدد المناقصات

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
651,771
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

تمكين
4,286,190
المبلغ (دينار بحريني)
13 عدد المناقصات

هيئة البحرين للسياحة والمعارض
15,779,892
المبلغ (دينار بحريني)
36 عدد المناقصات

الصحة

140
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018

258,920,886
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018 (دينار بحريني)

وزارة الصحة
258,920,886
المبلغ (دينار بحريني)
140

أخرى

207
عدد المناقصات التي
تم إرساؤها في عام 2018

47,613,512
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها
في عام 2018 (دينار بحريني)

مركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة
88,359
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

غرفة البحرين
لتسوية المنازعات
232,250
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

معهد البحرين للؤلؤ والأحجار
الكريمة - دانات
545,542
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

معهد البحرين
للتنمية السياسية
132,000
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

الهيئة الوطنية
لعلوم الفضاء
182,347
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

ديوان الخدمة
المدنية
251,982
المبلغ (دينار بحريني)
12 عدد المناقصات

المؤسسة العامة
للموانئ البحرية
109,747
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

الشركة العامة
للدواجن
1,262,320
المبلغ (دينار بحريني)
7 عدد المناقصات

مركز عيسى
الثقافي
63,360
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

هيئة التشريع
والرأي القانوني
295,469
المبلغ (دينار بحريني)
5 عدد المناقصات

هيئة تنظيم
سوق العمل
4,567,207
المبلغ (دينار بحريني)
12 عدد المناقصات

.شركة مزاد ش.م.ب
(مقفلة)
177,481
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

وزارة
الخارجية
3,445,294
المبلغ (دينار بحريني)
9 عدد المناقصات

وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
2,719,124
المبلغ (دينار بحريني)
33 عدد المناقصات

وزارة
الداخلية
5,499,900
المبلغ (دينار بحريني)
22 عدد المناقصات

وزارة العدل والشؤون
الإسلامية والأوقاف
2,188,903
المبلغ (دينار بحريني)
19 عدد المناقصات

وزارة شؤون
مجلسي الشورى والنواب
1,303,535
المبلغ (دينار بحريني)
14

المؤسسة الوطنية
لحقوق الإنسان
37,606
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

وزارة المالية
والاقتصاد الوطني
22,336,878
المبلغ (دينار بحريني)
28 عدد المناقصات

وزارة شؤون
مجلس الوزراء
704,844
المبلغ (دينار بحريني)
9 عدد المناقصات

الهيئة العامة
للتأمين الاجتماعي
1,233,363
المبلغ (دينار بحريني)
13 عدد المناقصات

شركة الجنوب
للسياحة
137,000
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

جهاز المساحة
والتسجيل العقاري
26,400
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

مجلس المناقصات
والمزايدات
71,443
المبلغ (دينار بحريني)
4

المناقصات التي تم إرساؤها عام 2018

الشهر	إجمالي المبلغ (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
يناير	550,761,458	177
فبراير	59,641,705	173
مارس	86,325,516	183
أبريل	101,269,036	196
مايو	85,281,497	174
يونيو	197,495,596	142
يوليو	85,114,074	197
أغسطس	151,209,115	165
سبتمبر	72,354,718	141
أكتوبر	548,604,380	165
نوفمبر	77,552,995	179
ديسمبر	1,721,740,460	210
إجمالي	**3,737,350,550**	2,102

سيشارك مجلس المناقصات والمزايدات في عام 2019 في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، والذي يمثل أحد المنشورات الرئيسية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي.

إجمالي القيمة

3.7+ مليارات

عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2018 وقيمتها (أعلى ١٥ جهة حكومية متصرفة)

اسم الجهة المتصرفة	إجمالي المبلغ (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
شركة نفط البحرين – بابكو	1,880,446,301	193
هيئة الكهرباء والماء	760,762,855	403
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	341,903,051	337
وزارة الصحة	258,920,886	140
شركة طيران الخليج	117,545,956	175
تطوير للبترول	87,140,975	106
شركة مطار البحرين	57,427,240	46
وزارة الإسكان	51,357,475	48
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	22,336,878	28
وزارة شؤون الإعلام	15,893,172	32
هيئة البحرين للسياحة والمعارض	15,779,891	36
وزارة المواصلات والاتصالات	15,204,237	38
هيئة البحرين للثقافة والآثار	12,493,605	50
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	11,489,126	36
مجلس التنمية الاقتصادية	11,201,322	38

كفاءة المعالجة

المدة الزمنية للرد على الطلبات

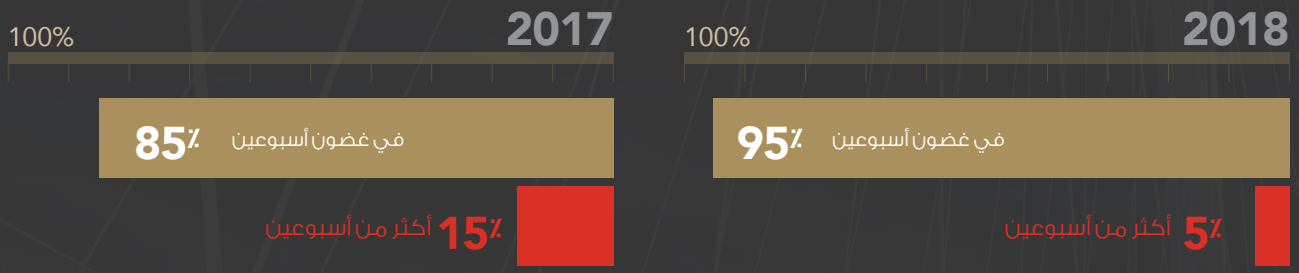

4,842
إجمالي الطلبات

المدة الزمنية لإجراءات المناقصات

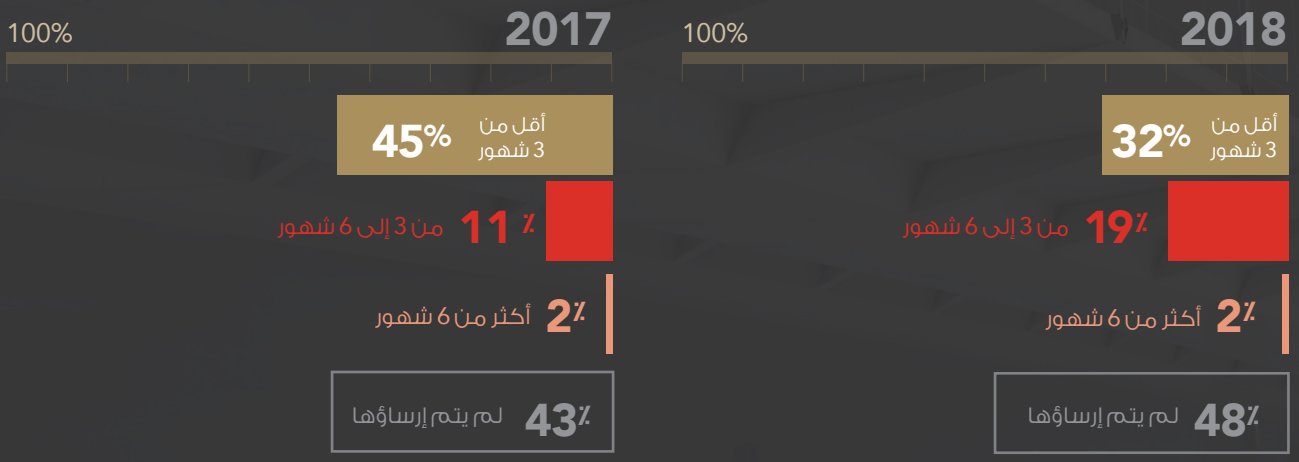

1,064
مناقصة تم إرساؤها

التأهيل المسبق

من الجدير بالذكر أن عملية التأهيل المسبق التي تتم قبل طرح المناقصات أو المزايدات تشتمل على التحقق بصورة مسبقة من القدرات الفنية والإمكانيات المالية والإدارية لدى الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات الحكومية، وذلك لضمان ترسية المناقصات على الشركات ذات الكفاءة والقدرة.

ويتم اعتماد طلبات التأهيل المسبق وفقًا لأسلوبين، إما استجابة لإعلان تأهيل عام، أو من خلال الطلبات المنفردة للشركات لاعتماد تأهيلها وإدراجها في سجل التأهيل المسبق. علمًا بأن أكثر طلبات وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الكهرباء والماء اعتمدت وفقًا للأسلوب الثاني، إذ تحتفظ هذه الجهات بقوائم مسبقة للشركات المؤهلة لديها، كما يمكن لأي شركة أن تقدم طلبًا للانضمام لهذه القوائم بأي وقت.

وقد تستغرق عملية التأهيل المسبق ما بين أسبوعين إلى أكثر من عام قبل أن تعود إلى مجلس المناقصات والمزايدات لاعتمادها. وقد وصل متوسط مدة عملية التأهيل المسبق خلال عام 2018 إلى 227 يومًا.

30% من إجمالي عدد الشركات المسجلة تم تأهيلها مسبقًا، والتي تمثل الشركات المحلية 59% منها، في حين تمثل الشركات الدولية 41%.

وبلغ إجمالي عدد الشركات المحلية المؤهلة حتى نهاية عام 2018 حوالي 1437 شركة، وهو ما يمثل 59% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام 2018 وحوالي 30% من اجمالي عدد الشركات المحلية المدرجة في نظام المناقصة الإلكتروني. في حين بلغ عدد الشركات الدولية المؤهلة حتى نهاية عام 2018 حوالي 983 شركة، وهو ما يمثل 41% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام 2018 وحوالي 28% من اجمالي عدد الشركات الدولية المسجلة لدى المجلس.

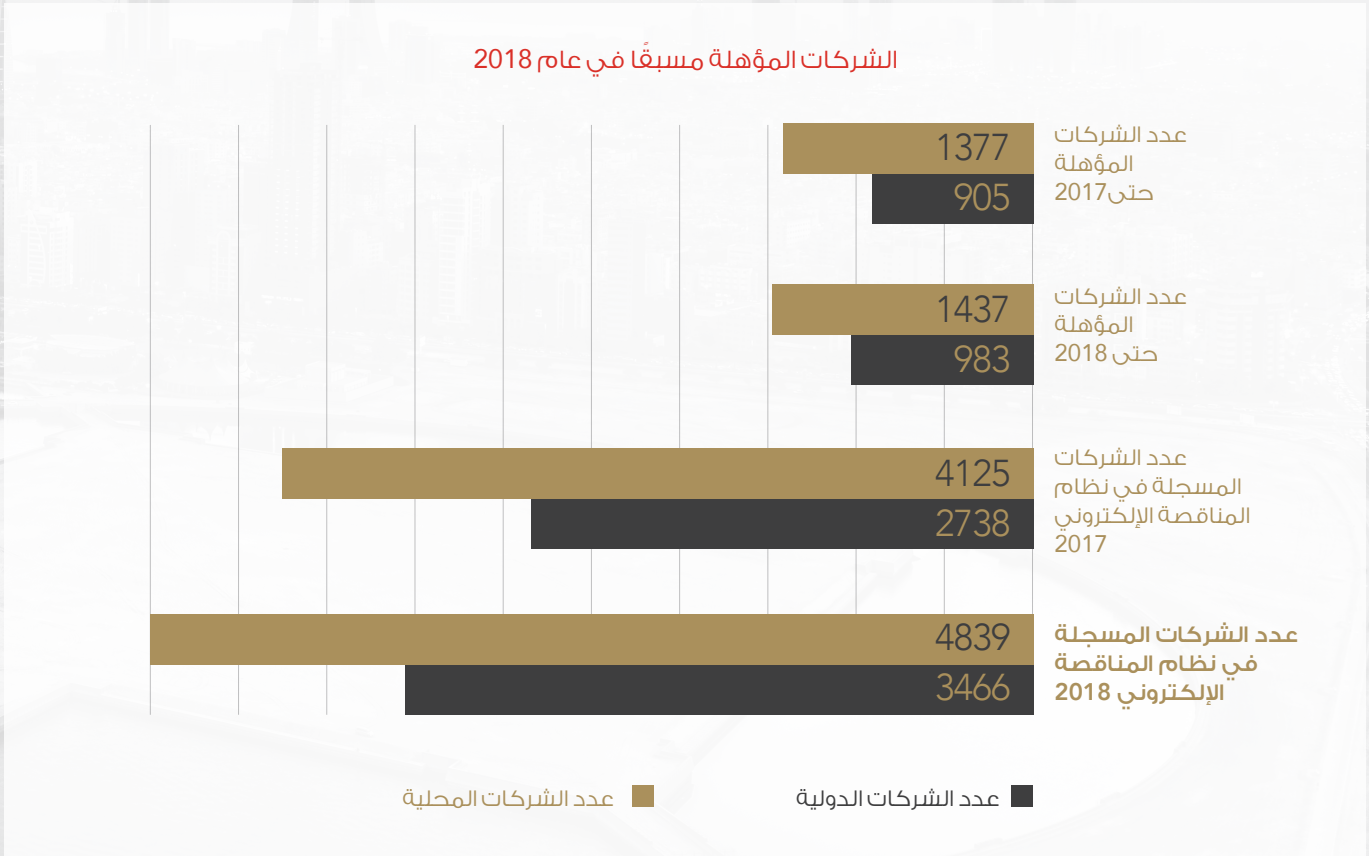

بلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس منذ بداية عام 2011 حتى نهاية عام 2018 حوالي 2،767 طلب تأهيل، بزيادة قدرها 199 طلبًا خلال عام 2018. إذ تم تقديم هذه الطلبات من قبل الموردين والمقاولين إما بصفة منفردة أو بالشراكة مع شركات أخرى.

العدد التراكمي لطلبات التأهيل المسبق المعتمدة

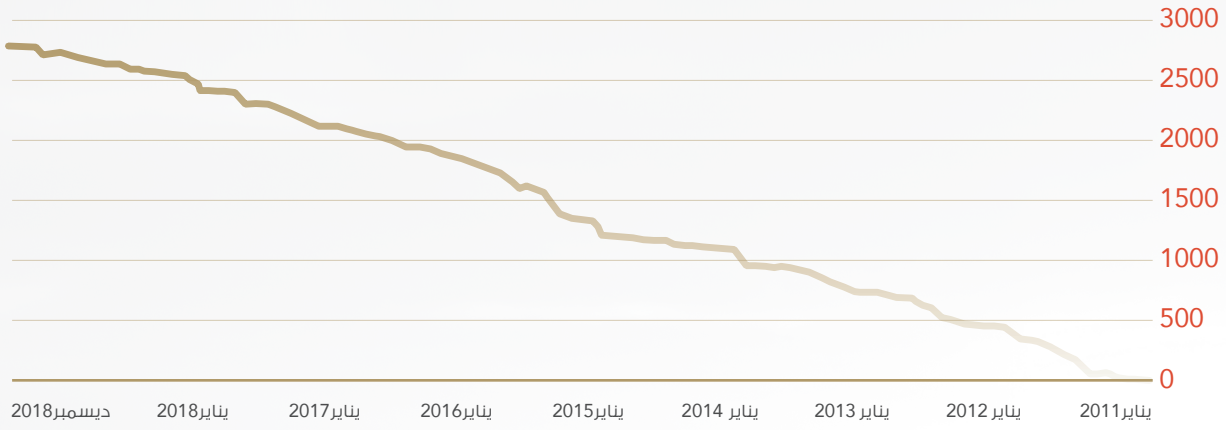

الشركات المؤهلة مسبقًا في عام 2018 حسب القطاع

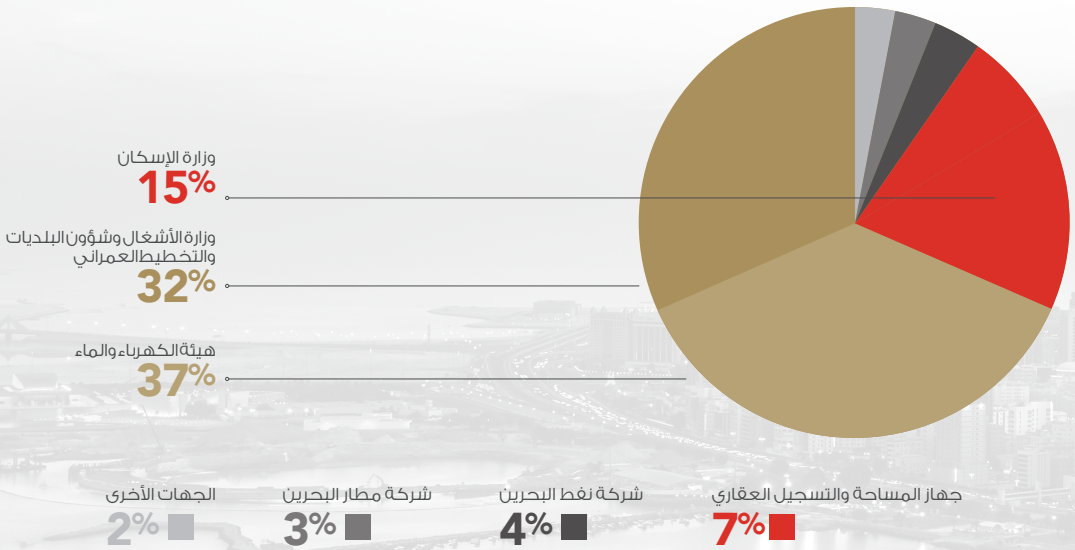

يوضح هذا الرسم البياني أن أكبر زيادة في عدد طلبات التأهيل المسبق كانت خلال عام 2015، إذ تم اعتماد 542 طلب تأهيل. في حين شهد عام 2018 أقل عدد من طلبات التأهيل، إذ تم اعتماد 199 طلبًا.

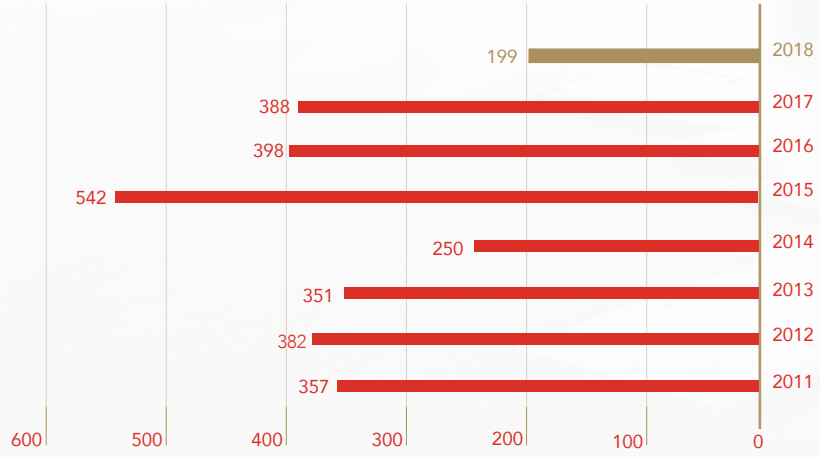

التأهيل المسبق

بلغ عدد دعوات التأهيل المسبق العامة والتي فتحت طلباتها في مجلس المناقصات والمزايدات 21 دعوة تأهيل. كما صدر معظم هذه الدعوات عن هيئة الكهرباء والماء.

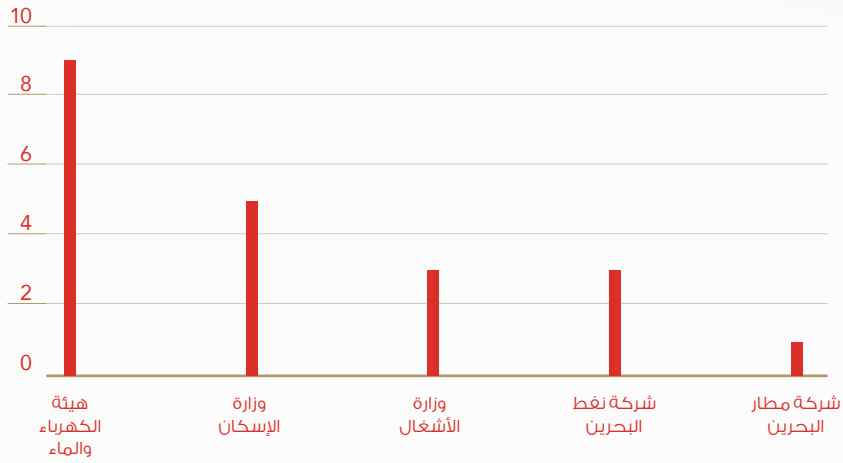

بلغت نسبة طلبات التأهيل المعتمدة لوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني حوالي 67% من مجموع الطلبات المعتمدة خلال عام 2018، وذلك نتيجة حرص هذه الوزارة والتزامها بالقيام بالتأهيل بصورة منتظمة.

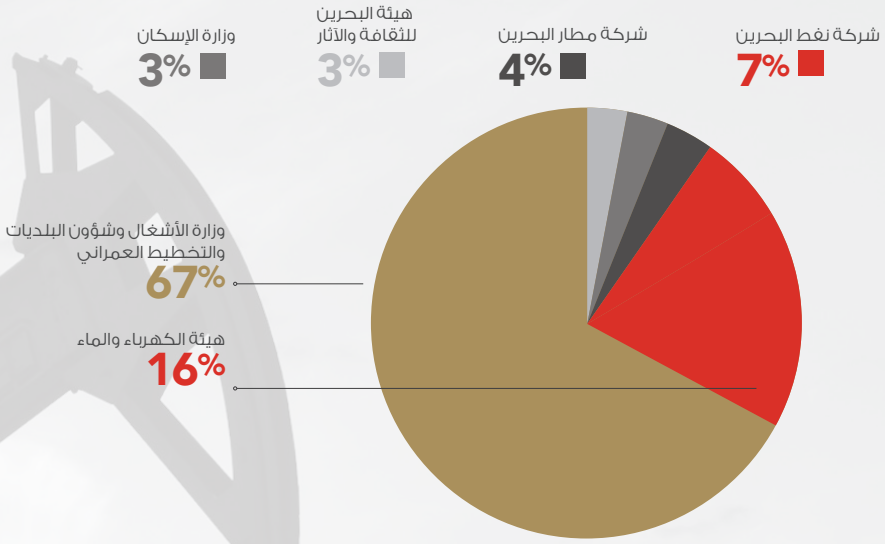

طلبات إعادة النظر والتظلمات

تلقى مجلس المناقصات والمزايدات 446 طلبًا لإعادة النظر من الموردين والمقاولين، أي ما يمثل نسبة 8.6% فقط من إجمالي عدد العطاءات المستلمة خلال العام. وتتم مناقشة هذه الطلبات والتظلمات خلال اجتماعات مجلس المناقصات والمزايدات الأسبوعية حيث يتم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وفقًا للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية. ويلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني اعلى معايير الشفافية والعدالة خلال هذه العملية، كما يرد على جميع الطلبات والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة.

عدد التظلمات وطلبات إعادة النظر

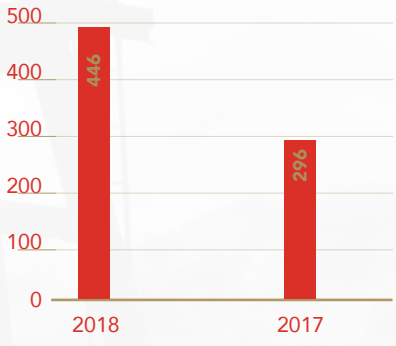

يظهر من هذا الرسم البياني زيادة عدد التظلمات وطلبات إعادة النظر التي تعامل معها المجلس خلال عام 2018.

يلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني اعلى معايير الشفافية والعدالة خلال هذه العملية، كما يرد على جميع الطلبات والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة.

نعمل معًا نحو
مستقبل مزدهر

تهدف الخطة التطويرية لمجلس المناقصات والمزايدات إلى تطوير إجراءات المناقصات والمزايدات العامة، وتأتي هذه الخطة على ضوء قرار مجلس الوزراء الموقّر رقم 2432-04 بتاريخ 14 نوفمبر 2017 بالموافقة على التوصيات التي تقدم بها المجلس من خلال اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

أهم الأولويات والخطوات اللازم اتخاذها لتطوير أداء المجلس

1. تقليص عدد مناقصات التعاقد المباشر بغية الوصول لمعدلات مقاربة لأفضل الممارسات العالمية والتي تصل إلى 9% من اجمالي عدد الترسيات.

2. تقليص معدلات الأوامر التغييرية والتجديدات والتمديدات تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص والاستغلال الأمثل للموارد.

3. تقليص الفترة المطلوبة للمناقصات والمزايدات منذ طرحها وحتى الترسية عن طريق التعاون المشترك مع الجهات المتصرفة، بما في ذلك وضع آليات لقياس الأداء في مجال المناقصات / المزايدات والعمل المشترك مع هذه الجهات لتقليص أي فجوات.

4. التركيز على التأهيل المسبق للموردين، إذ بلغت نسبة الشركات المؤهلة مسبقا 30% فقط من اجمالي الشركات المسجلة لدى المجلس..

5. الحد من عملية إلغاء المناقصات التي تم طرحها، وذلك بالعمل مع الجهات المتصرفة على الإعداد الجيد للطرح وتأهيل أكبر أعداد من الشركات المشاركة في المناقصات.

انطلاقًا من أهداف برنامج التوازن المالي، يتطلع مجلس المناقصات والمزايدات إلى زيادة إيراداته عن طريق تطوير نظام المناقصة الإلكتروني.

مصادر دخل مجلس المناقصات والمزايدات

في شهر يناير 2018 تم البدء في تحصيل قيمة وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصات حسب قرار المجلس رقم (1) لسنة 2017 بشأن قيمة وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة وتعميم رقم (5) لسنة 2017 بشأن بيع وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة. وخلال عام 2018 تم تحصيل مبلغ 535,830 دينارًا بحرينيًا.

وابتداءً من يناير 2018 بدأ طرح المناقصات العامة وفقًا للتعميم رقم (4) لسنة 2017 بشأن مركزية الإعلان عن طرح المناقصات والمزايدات وأعمال التأهيل المسبق. وخلال عام 2018 تم تحصيل مبلغ 254,800 دينار بحريني. وبلغ إجمالي إيرادات المجلس خلال عام 790,630 دينارًا بحرينيًا.

- وصل إجمالي الإيرادات خلال عام 2018 إلى 790,630 دينارًا بحرينيًا

انطلاقًا من أهداف برنامج التوازن المالي، يتطلع مجلس المناقصات والمزايدات إلى زيادة إيراداته عن طريق تطوير نظام المناقصة الإلكتروني بما يتيح له إمكانية تحصيل رسوم على تقديم الخدمات الإعلانية ورسوم التأهيل المسبق العام والمنفرد.

مجلس المناقصات والمزايدات

TENDER BOARD